القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثة

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي *

مقدمة:

تُعد منطقة القرن الإفريقي من أهم المناطق الجيواستراتيجية في العالم، نظراً لموقعها المهم الذي يكاد يتحكّم في التجارة العالمية، حيث تمرّ بها سفن شركات البترول العالمية، كما أنها تتجاور مع مناطق إنتاج البترول العربي.

وانطلاقاً من هذه الأهمية؛ يأتي هذا المقال لرصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة، وبيان الأسباب التي أدّت إلى تدهورها، مع الإشارة إلى مظاهر الضعف والهشاشة في الجانب الاقتصادي، ثم تعرض في النهاية سبل العلاج، ومحاولات التصدّي، وكيف تتم مواجهة هذه المشكلات، سواء من قبل المؤسسات الإسلامية كمنظمة الإغاثة الإسلامية، أو الجهات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أو الاتحاد الأوروبي، أو CARES، أو عن طريق تهجير المتضرّرين إلى الخارج بحثاً عن سبل أفضل للمعيشة، وتحقيق فائدة مزدوجة لكلٍّ من الطرفين؛ المهاجرين والدولة المضيفة.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القرن الإفريقي:

يضمّ القرن الإفريقي ثماني دول، وفقاً لتقسيم الفاو (منظمة الأغذية والزراعة)، وهي: إريتريا وإثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان وجنوب السودان وكينيا وأوغندا، وقُدّر عدد سكان هذا الإقليم بـ ١٦٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٦م، حيث تضاعف هذا العدد عما كان عليه في ١٩٧٤م، ووصل إلى ٢١٨ مليون نسمة تقريباً عام ٢٠١٠م، بمتوسط معدّل نمو ٢،٦٪.

ويعاني حوالي ٧٠ مليون نسمة منهم نقصاً حاداً في الغذاء، كما بلغت أعداد المتوفين في كلٍّ من السودان وإثيوبيا حوالي مليون نسمة منذ ١٩٨٤م - ١٩٨٥م حتى ٢٠١١م[١].

ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع في كلٍّ من إثيوبيا (٧٢٪)، والصومال (٦٦٪)، كما يُلاحظ تدنّي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلّ دول المنطقة، فهناك ما يقرب من نصف دول القرن لا يتعدّى هذا المؤشر فيها ٣٦٩ دولاراً، حتى معدّلات الخصوبة الكليّة لم تقلّ عن ٣،٨ طفل / امرأة عام ٢٠١٠م، وذلك كما يتضح من الجدول (١).

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - ٢٠١٢م.

(١) انظر: UNEP، ٢٠١١.

جدول (١) بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في دول القرن الإفريقي ٢٠٠٩م / ٢٠١٠م[١]

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٩م - ٢٠١٠م / $	حجم السكان ٢٠١٠م (مليون نسمة)	معدّل نموّ السكان ٢٠٠٠م -٢٠١٠م (٪)	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	معدّلات الخصوبة الكلية ٢٠١٠م (طفل / امرأة)
إثيوبيا	٣٤٤	٨٤٩٧٦	٢،٤	٧٢،٣	٥
إريتريا	٣٦٩	٥٢٢٤	٢،٧	..	٥
جيبوتي	١١٩٤	٠،٨٧٩	٢،٠	١٢،٥	٣،٨
كينيا	٧٣٩	٤٠٨٦٣	٢،٦	١٩،٨	٤،٩
الصومال	٢٢٠	٩٣٥٩	٢،٣	٦٥،٦	٦،٤
السودان	١٥٦	٤٣١٩٢	٢،٥	..	٥،٨
أوغندا	٥١٤	٣٣٧٦٩	٣،٣	٣٩،٧	٦،٣

وفي الفترة ما بين ١٩٧٠م - ٢٠٠٠م شهدت هذه المنطقة مجاعة في كلّ عقد تقريباً، وذلك بسبب التغيّرات المناخيّة ونمو السكان، الأمر الذي ترتّب عليه عدم قدرتها على مواجهة الجفاف والأزمات الغذائيّة، لذلك كان لا بد من تعزيز قدرتها على التكيّف، ومعالجة الأسباب الجذريّة التي تصيب المنطقة بالضعف والهشاشة.

شكل (١) منطقة القرن الإفريقي - المصدر: الفاو، ٢٠١٠م

ففي الصومال وحدها يعاني ٤ ملايين نسمة نقصاً حادّاً في الغذاء، وصل لحدّ المجاعة في سبتمبر ٢٠١١م، وهناك عشرات الآلاف يموتون، نصفهم من الأطفال، وفي إثيوبيا هناك ما يقرب من ٤،٥ ملايين نسمة في حاجة شديدة إلى المساعدات، وذلك بسبب نقص الأمطار والارتفاع الحادّ في أسعار الغذاء، ولم يختلف الوضع كثيراً في كينيا، مما أدّى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة[٢].

ومن ثم كانت سنة ٢٠١٢م إحدى سنوات الجفاف والمجاعات التي أثّرت بدورها في ١٢ مليون نسمة في القرن الإفريقي، لذلك كانت هناك دعوات لكلٍّ من الحكومات والهيئات غير الحكومية وقادة المجتمعات إلى وقف تكرّر هذه الدائرة من أزمات الغذاء في المنطقة، حيث أصبح مستوى الأمن الغذائي في كلٍّ من الصومال وإثيوبيا وكينيا متأزّماً[٣].

(١) انظر: African Statistical yearbook ٢٠١١، pp.٣٢، ٤٧. Africa development report. ٢٠١١ .

(٢) انظر: UNEP. ٢٠١١ .

(٣) انظر: (CARE.٢٠١٢

شكل (٢) حالة الأمن الغذائي في منطقة القرن الإفريقي أغسطس ٢٠١٢م
SOURCE: UNEP، ٢٠١١

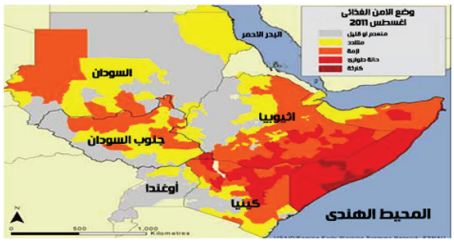

ثانياً: الأسباب التي أدّت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعدام الأمن الغذائي:

يمكن إجمال الأسباب (ثم الحديث عنها بشيء من التفصيل) التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في القرن الإفريقي في التغيّرات المناخية، والصراعات، والنموّ السكاني، والركود في التنمية الزراعية، بالإضافة إلى تناقص المساحات الزراعية، وتناقص المياه، وارتفاع الحرارة مما أثّر بشكل سلبي على المزروعات والمحاصيل الغذائيّة، في الوقت الذي تزايدت فيه أعداد السكان، بل تضاعفت بالرغم من عدم توافر الظروف الملائمة لحياة كريمة.

١ - التغيرات المناخية:

زادت معدّلات الخسائر بسبب الجفاف في الصومال مرة أخرى وباقي أجزاء القرن الإفريقي (خلال الشهور الثلاثة؛ من مارس حتى يونيو عام ٢٠١٢م)، ويُعزى ذلك إلى نقص الأمطار في كلٍّ من الصومال وجيبوتي وشمال كينيا وإثيوبيا (ولم يكن لديهم استعدادات كافية لتجنّب تكرار ظاهرة اللاجئين في معسكرات كينيا، وضرورة اتخاذ إجراءات سريعة للتحوّط أمام مثل هذه الكوارث) من جهة، ومن جهة أخرى عملت شدة الأعاصير على سحب الرطوبة بعيداً عن القرن الإفريقي في هذا الوقت من السنة (حيث ترتفع فيه درجات حرارة المياه فوق المحيط الهندي)، وفي الوقت نفسه تتكرر «ظاهرة النينا» (التي تحدث عندما يبرد سطح المحيط الباسيفيك عند الوسط والشرق، فيؤثّر في مناخ مناطق كثيرة في العالم)، لذلك كان للقرن الإفريقي النصيب الأكبر من موجة الجفاف عام ٢٠١٠م - ٢٠١١م.

في كينيا سجّلت درجات الحرارة في عام ٢٠١٢م أعلى معدّل لها منذ ١٣ سنة، مما اقتضى أن تتخذ الحكومة ما يلزم لتأمين المياه وتوفيرها لكلٍّ من الأفراد وحيوانات الرعي، وكانت إثيوبيا أقلّ تأثّراً، حيث كانت الأمطار في نهاية ٢٠١١م أفضل من العام الأسبق، وتواجه جيبوتي نقصاً في المياه لدرجة جعلت واحداً من ٨ أفراد في حاجة إلى المعونة في ٢٠١١م.

لكن أمام هذا وذاك؛ لم تكن الاستجابة من قبل الحكومات والهيئات الدولية بالدرجة المناسبة لمثل هذه الكوارث، على الرغم من حفر هيئة الصليب الأحمر مجموعة من الآبار والعيون، لذا يمكن القول بأن تذبذب الأمطار أدّى لتكرار الجفاف، الأمر الذي عمل على تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، وما يثير القلق هو أن ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض كمية الأمطار يجعل من الزراعة المطرية أقلّ أماناً.

حتى الرعاة لم يسلموا من هذا الجفاف، فمع تدهور المحاصيل تدهورت أيضاً محاصيل الأعلاف وأراضي المراعي، مما أدّى إلى زيادة في حدّة انعدام الأمن الغذائي بسبب تزايد مساحة المناطق شديدة التأثّر، من حيث نقص المياه والحشائش، بعد مواسم عديدة

من الجفاف، وزاد الأمر سوءاً تجزئة المراعي، ومحدودية الوصول إلى الموارد، مما اضطر الرعاة إلى بيع ماشيتهم بأسعار زهيدة، وكانت أكثر المناطق تأثّراً بذلك جنوب شرق إثيوبيا وشمال كينيا، حيث تُعَدّ الفترة ما بين يونيو ٢٠١٠م - ويونيو ٢٠١١م أسوأ فترة جفاف مرّت بها البلاد منذ ٦٠ سنة[1].

٢ - الصراعات:

الصراع ما هو إلا درجة من التنافس أو التعارض القولي أو الفعلي بين طرفين أو أكثر، وتتعدّد مصادره حسب مادة ذلك الصراع، فهناك صراع مائي، وصراع حدودي، وصراع إثني، وصراع اقتصادي، وصراع سياسي.

وتتنوع الصراعات حسب الغرض محلّ النزاع، فقد يكون هناك صراع حول منطقة لها أهمية جيواستراتيجية، أو صراعات حدودية (الصراع بين دولتين) على إقليم معين، مثل الصومال وإثيوبيا، أو الصراعات الإثنية، مثل رواندا وبوروندي، بالإضافة إلى الصراعات والحروب الأهلية والانفصال، مثلما حدث في إثيوبيا بين إريتريا وإثيوبيا، حيث دارت الحرب بينهما ٣٠ سنة، حتى استقلت إريتريا في بداية التسعينيات، وأخيراً الصراع الأخير يتمثل في محاولة الوصول إلى السلطة، والانقلابات التي اعتادت القارة عليها، مما جعلها سمة مميزة لها عن باقي القارات الأخرى، وليس هناك سوى عدد محدود من الدول لا يتعدّى أصابع اليد الواحدة في استقرارها السياسي وعدم حدوث انقلابات.

وبالنسبة للصراع الدولي القائم في القرن الإفريقي؛ فيرجع سببه إلى الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، وذلك لتحكّمها في باب المندب والبحر الأحمر، وما يتبع ذلك من تحكّم في التجارة بين الشرق والغرب، ولهذا تتصارع عليها الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل، وتحاول كلٌّ منها التدخّل في هذه المنطقة حتى يكون لها اليد الطولى، ويظهر ذلك واضحاً - على سبيل المثال - في القواعد العسكرية للولايات المتحدة في أسمرة، بالإضافة إلى تدخّل بعض دول شرق آسيا، خصوصاً الصين واليابان، واستباق كلٍّ منهما لتجد لها موطئ قدم في القرن الإفريقي.

النتائج المترتّبة على الصراعات تتمثّل في تدمير البنية التحتية، وهروب رأس المال للخارج، وإحجام الاستثمارات الأجنبية، توجيه حكومات المنطقة لمواردها نحو الإنفاق العسكري، وليس التنمية

وقد حرصت أمريكا على وجودها في البحر الأحمر منذ الخمسينيات، وذلك بحجة مفادها ضرورة الأمن والسلام في العالم، ووقّعت اتفاقاً مع إثيوبيا على إقامة قاعدة عسكرية في أسمرة، وهي من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، ومنذ ذلك الحين كثّفت كلٌّ من أمريكا وإسرائيل وجودهما في المنطقة باعتبار أن البحر الأحمر يلاصق القرن الإفريقي، فهو لا يجاور مصر والسودان فقط، ولكن يجاور جميع دول شبه الجزيرة العربية، حيث تقع أهم الممرات المائية إلى المحيط الهندي، وذلك لضمان سهولة العبور وتيسير نقل النفط، وحماية شركات البترول الأوروبية

(١) انظر: Unep. ٢٠١١ .

والأمريكيـــة في منطقة الخليـــج، والدفاع عن إفريقيـــا خصوصاً ضد التســـلل الشـــيوعي السوفييتي والصيني على حدٍّ سواء، ومن أجل المحافظة على أمن إسرائيل وسلامتها.

وكانت تلك القاعدة أول موطئ قدم لأمريكا في منطقة القرن الإفريقي، حيث بدأت أمريكا محاولتها مع إثيوبيا لما لها من أهمية في البحر الأحمر، ولدورها المائي في قلب حوض النيل، ومن ثم تلقّت إثيوبيا مســـاعدات أمريكية بلغت ٥٠٪ من إجمالي المساعدات المقدّمة لإفريقيا في الخمسينيات.

في الستينيات؛ أخذت إسرائيل دور الوكيل عـــن أمريكا في لعب الدور المهمّ في المنطقة، ومســـاعدة الولايـــات المتحـــدة لإثيوبيا ضد إريتريا.

أمـــا في الســـبعينيات؛ فقد حـــدث تبادل لـــلأدوار، حيـــث تخلّت إثيوبيا عن المعســـكر الغربي، وأعلنت الماركســـية أيدولوجية رسمية لهـــا، وتحالفهـــا مع المعســـكر الســـوفييتي الاشـــتراكي، لذلك حرصت الولايات المتحدة على بقاء إريتريا تحت ســـيطرة إثيوبيا حماية للأمـــن القومي الإســـرائيلي، وحفاظـــاً على المصالح الأمريكية في الوجود على مقربة من المدخل الجنوبي للبحـــر الأحمر والتحكّم في باب المندب.

في الثمانينيات؛ قامت أمريكا بمســـاعدة إســـرائيل، وتقويـــة دورها في تمويـــل برنامج المســـاعدات الإســـرائيلية للقـــارة، ومـــن ثم اســـتغل اللوبي اليهودي الفرصة، وطالب بربط المساعدات لإثيوبيا بتسهيل هجرة الفلاشا إلى إسرائيل.

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة انفرد الدور الأمريكي بالقرن الإفريقـــي، وترتّب على ذلك انهيار نظام منجستو في إثيوبيا، وسياد بري في الصومال، واستقلال إريتريا تحت حكم أفورقي، مـــع إعادة ترتيب ميزان القوتين في الســـودان وجيرانها بما يخدم المصالح الأمريكية.

وأينما توجـــد الثروات تكثـــر الصراعات، ويتضح ذلك في الصراع الدائر في منطقة أبيي بالســـودان التي تقع بين كردفان ومنطقة بحر الغزال، ضمن حزام الســـافانا الغني بالنباتات والأراضي الخصبـــة والمياه الغزيرة، فالأمطار في منطقة أبيي تســـتمر ثمانية أشـــهر خلال العـــام، وتتخلـــل المنطقة العديد مـــن الأودية الكبيرة ذات الســـهول الواســـعة، والتي تتميز بالقابلية لإنتـــاج المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، وهناك نباتات نادرة، من مثل الزنجبيل والحرجل والشيح وغيرها، تنبت بكثرة في أودية أبيي، وتمتاز أبيي بمناخ معتدل طوال العام.

أما في باطـــن الأرض؛ فقد ذكرت التقارير أن حوالي ٧٠٪ من بترول الســـودان في منطقة أبيي وما حولها، هذا غير الثروات الأخرى التي لم تُكتشف بعد.

وعلى الرغم من التعايـــش منقطع النظير الذي شـــهدته المنطقة بين القبائل المختلفة؛ خصوصاً بين القبيلتين الكبيرتين في المنطقة (المســـيرية ودينكا انقوك)، فقد اشتد الصراع حول هذه المنطقة مع تطـــور قضية أبيي في عهد حكومة الإنقاذ، وخصوصاً عندما شرعت أمريكا في تسوية قضية جنوب السودان بشكل جدّي عقب أحداث الحادي عشـــر من سبتمبر ٢٠٠١م.

وأثـــارت قضية أبيـــي صراعاً حـــادّاً بين الحكومة الســـودانية وحركـــة التمرد، وأصبح ملفها يُرحّل من جولة إلى أخرى، إلى أن تدخّل القس جون دانفورث المبعوث الأمريكي آنذاك، وطـــرح رؤيةً للحلّ سُـــمّيت بالورقة الأمريكية، وذلك في مارس ٢٠٠٤م.

تضمّنت ورقة دانفورث (الورقة الأمريكية) أموراً خطيرة، منها عدم تحديد حدود منطقة أبيي التي يُجرى الاستفتاء حولها، وتُرك ذلك للجنة الخبراء التي كوّنت من (١٥) عضواً، (٥) من الحكومة، و (٥) من الحركة، ورئيس اللجنة سفير أمريكي سابق بالسودان اسمه «دونالد بيترسون»، ونائبه من جنوب إفريقيا، وثلاثة أعضاء من دول الإيجاد

ومما جاء في (الورقة الأمريكية) أنها فشلت في ترسيم حدود أبيي وفق حدود ١٩٥٦م، إلا أنها بالرغم من ذلك قامت بترسيم حدود جديدة تمتد شمال بحر العرب، وهو نهر محاذ لمنطقة أبيي من الناحية الجنوبية تمتد شماله حوالى ١٠٠كم.

رفضت الحكومة هذا التقرير، واعتبرته تغوّلاً على أراضي الشمال، بينما أيّدته الحركة الشعبية، وعلى إثر ذلك نشأت اشتباكات عنيفة بين المسيرية والدينكا في ديسمبر ٢٠٠٧م، واشتدت الاشتباكات في ٢٠٠٨/٥/١٣م حيث قُتل العشرات، ونزح حوالي ٥٠ ألف، حتى وُصفت أبيي من قبل الأمم المتحدة بأنها «مدينة أشباح»، وعلى إثر ذلك وفي ٢٠٠٨/٦/٨م اتفقت الحكومة السودانية وحكومة الجنوب على إحالة النزاع حول حدود أبيي إلى هيئة التحكيم الدولية بلاهاي.

أما في منطقة البحيرات العظمى؛ فقد حاولت أمريكا عزل الجبهة الإسلامية في السودان، فعزّزت روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا ورواندا تحت حكم الأقلية التوتسي، ومن ناحية أخرى عملت على إنهاء حكم الأغلبية الهوتو في رواندا، ودعم أوغندا ورواندا في الكونغو الديمقراطية[1].

أما عن الوضع في الصومال؛ فمن الممكن تتّبع الأحوال فيها منذ السبعينيات، حينما وقّعت الصومال معاهدة صداقة ١٩٧٤م مع السوفييت لتكوين جيش صومالي، وبالفعل تكوّن أقوى جيش في القرن الإفريقي، مما دعا إلى استعادة إقليم الأوجادين، خصوصاً بعد رفض منجستو ردّها سلميّاً، ولاقى هذا ترحيباً من الاتحاد السوفييتي من أجل السيطرة على مدخل البحر الأحمر، لكن في الوقت نفسه قام انقلاب في إثيوبيا ضد هيلاسلاسي، وأعلن المتمردون الاشتراكية، مما دعا السوفييت إلى الترحيب بمساعدة إثيوبيا، ومن ثم استعادت إثيوبيا الأوجادين مرة أخرى، لذلك تحوّلت الصومال إلى الغرب.

ويلاحظ أنه مع تدخّل أمريكا في الصومال في ١٩٩٢م بغرض استعراض القوة العسكرية والهيمنة؛ تراخت في الوقت نفسه جهودها في مجال الإغاثة، وذلك بغرض إضعاف القوات المتناحرة في الصومال، وتحديد دورها في المنطقة حتى لا تطالب بالأوجادين مرة أخرى.

ترتّب على المطالبات القومية الإقليمية للصومال في الدول المجاورة (إثيوبيا، وكينيا) إلى عزلها عربياً وإفريقيا، وذلك لخروجها عن مبدأ مؤتمر القمّة الإفريقية ١٩٦٤م الذي يقضي باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، فدخلت الصومال بسبب ذلك فيما يشبه العداء المستمر مع إثيوبيا وكينيا، وحرّضت إثيوبيا القوات المعارضة في الصومال حتى لا تطالب بالأوجادين، وللحيلولة دون قيام صومال قوي.

قامت أمريكا أيضاً بحروب وعمليات تغيير بالوكالة في المنطقة، ومثال ذلك سقوط سياد بري، ثم منجستو، واستقلال إريتريا بدعم من أمريكا، وحالت دون انهيار إثيوبيا، وساعدت في نهوضها بدور القوة الفاعلة في المنطقة،

(١) أبو العينين، ٢٠٠٨.

واستغلتها كوكيل عنها في الحرب.

لكن ما يهمنا هنا النتائج المترتّبة على تلك الصراعات، والتي تتمثّل في تدمير البنية التحتية، وهروب رأس المال للخارج، وإحجام الاستثمارات الأجنبية عن الدخول في تلك المنطقة، ومن ناحية أخرى صارت معظم حكومات دول المنطقة توجّه مواردها نحو الإنفاق العسكري، وليس نحو التنمية، أو الخدمات الاجتماعية التي تعاني دول القرن الإفريقي نقصاً حاداً فيها (الصحة والتعليم)، أو معالجة مشكلات اللاجئين.

شكل (٣) نسبة الإنفاق العسكري من GDP لدى بعض الحكومات الإفريقية
Source: human development report، ٢٠٠٥

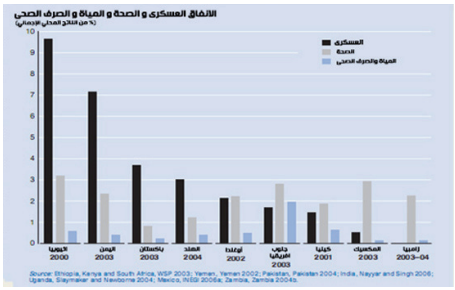

يلاحظ في الشكل السابق ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً في إثيوبيا (حوالي أكثر من ٩٠٪ عام ٢٠٠٠م).

أما اللاجئون؛ فالجدير بالذكر أن معظمهم يأتون من السودان والصومال وإريتريا وإثيوبيا، ويعبرون الحدود إلى دول الجوار، مثل تنزانيا وكينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا، ويظهر ذلك من الجدولين الآتيين:

أعداد اللاجئين حسب البلد الطارد والبلد المضيف عام ٢٠٠٦م في الجدولين (٢) و (٣)
Source: Africa development ort، ٢٠٠٩، p. ١٥

الجدول 2.3 : اللاجئين الأفريقي الأصل بحسب بلد اللجوء , 2006

البلد	اللاجئين
تنزانيا	485,295
تشاد	286,743
كينيا	272,531
اوغندا	272,007
جمهورية الكونغو الديمقراطية	208,371
السودان	196,200
زامبيا	120,253
اثيوبيا	96,980
الجزائر	94,180
الكونغو	55,788

Source: UNHCR (2006)

الجدول 2.2 : اللاجئين الأفريقي الأصل , 2006

البلد	اللاجئين
السودان	686,311
الصومال	464,253
جمهورية الكونغو الديمقراطية	401,914
بوروندي	396,541
أنغولا	206,501
اريتريا	193,745
ليبيريا	160,548
رواندا	92,966
الصحراء الغربية	90,614
اثيوبيا	74,026

واذا كانت هناك بعض التقارير الصادرة عن «معهد هايدبرك للصراعات» بأن عدد الصراعات في إفريقيا تزايد في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى ٩٨ صراعاً في عام ٢٠٠٨م، فإن شدّة هذه الصراعات تضاءلت،

لكن في الوقت نفسه انخفضت الصراعات العنيفة من ١٢ إلى ٩ صراعات فقط عام ٢٠٠٩م (بعدما كانت ١٢ صراعاً في ٢٠٠٨م)، كذلك انخفضت حالات الحرب المفتوحة من ٣ إلى ١ (الصومال)[١].

وإذا نظرنا إلى الصراع الاقتصادي في الصومال، فيمكن القول بأن الصومال كانت مكتفية ذاتيّاً في مجال الغذاء حتى السبعينيات، لكن هناك بعض العوامل يمكن أن يُعزى إليها انهيار اقتصادها، وتدمير زراعة المحاصيل الغذائية، وكذلك المراعي، إما بسبب الجفاف والتصحّر، وإما بسبب الحرب الأهلية، وقد يكون أيضاً بسبب الصراعات الحدودية.

فالاقتصاد الصومالي كان يغلب عليه الطابع الرعوي، أي أنه يقوم على التبادل بين الرعاة وصغار المزارعين، حيث مثّلت الماشية ٨٠٪ من عائدات التصدير حتى ١٩٨٣م، وبالرغم من تكرّر الجفاف بقيت الصومال عمليّاً مكتفية ذاتياً غذائيّاً حتى السبعينيات، لكن أسهم تدخّل صندوق النقد الدولي في تفاقم أزمة الزراعة في الصومال، حيث فرضت الإصلاحات الاقتصادية علاقة التبادل الهشّة عبر اقتصاد الرحل واقتصاد الخضر، حيث فرض على الحكومة برنامج تقشّف شديد لتوفير الأموال اللازمة لخدمة ديون الصومال لنادي باريس.

أما كيفية تدمير الزراعة الغذائية في الصومال؛ فكان ذلك بسبب زيادة اعتماد الصومال على استيراد الحبوب الغذائية من المعونات الغذائية، خصوصاً القمح والأرز الرخيص، إلى الأسواق المحلية، مقترناً بزيادة الواردات التجارية، مما أدى إلى تشريد المنتجين المحليين، مع تحولات كبيرة في أنماط الاستهلاك الغذائي على حساب المحصولَيْن التقليديَّيْن (الذرة، والسرغم).

وخلال هذه الفترة كانت معظم الأراضي مملوكة للبيروقراطيين وضباط الجيش والتجّار ذوي الصلات بالحكومة، وبدلاً من أن يشجع المانحون الإنتاج الغذائي للسوق المحلية كانوا يشجّعون زراعة محاصيل الفواكه والخضر والحبوب الزيتية والقطن ذات القيمة المضافة العالية للتصدير في أفضل الأراضي المرويّة.

المجاعات لم تكن بسبب التغيّرات المناخية فقط بل أصبحت من صنع الإنسان، فهي لم تكن بسبب نقص الأغذية، بل بسبب فائض العرض العالمي للغذاء الذي تسيطر عليه بشدة المنشآت الزراعية الدولية

في الوقت نفسه انهار اقتصاد الماشية نتيجة زيادة أسعار عقاقير الماشية المستوردة بسبب انخفاض سعر العملة، ومن ناحية أخرى كان عدد قليل من البيطريين الخاصين يختارون العمل في المناطق النائية، لذلك كان الاعتماد في رعاية الماشية على أشباه البيطريين الذين يتقاضون أجورهم من مبيعات الأدوية، واقترنت الخصخصة في قطاع الرعي بخصخصة الأغذية الحيوانية في فترات الجفاف، إلى جانب الاتّجار بالمياه وإهمال المحافظة على المياه والمراعي.

ترتّب على تلك النتائج المتوقّعة هلاك القطعان، بل يمكن القول بأن السبب المستتر وراء ذلك هو القضاء على الرعاة الرحّل المشاركين في اقتصاد التبادل التقليدي، وذلك

(١) انظر: ADEF، ٢٠١١ .

لاعتبارهم أنهم السبب في التدهور البيئي.

على صعيد آخر؛ اتّسمت الإصلاحات الاقتصادية بتحلّل البرامج الصحية والتعليمية، حيث انخفض الإنفاق على الصحة بنسبة ٧٨٪ عن مستواها في ١٩٧٥م، كذلك على التعليم، حيث صار نصيب الطفل في المرحلة الابتدائية ٤ دولارات سنوياً عام ١٩٨٩م، بعد أن كان ٨٢ دولاراً في ١٩٨٢م، مما أدى إلى انخفاض عدد الملتحقين بالتعليم بنسبة ٤١٪ بين ١٩٨١م – ١٩٨٩م، واختفت الكتب المدرسية، وتدهورت المدارس.

وعليه؛ يمكن القول بأن تخريب اقتصاد البلد كان بفعل المعونة الغذائية وسياسة الاقتصاد الكلي، خصوصاً أن الصومال لم تكن تعاني عجزاً غذائياً، بل كانت مكتفية ذاتيّاً، بل في بعض الأحيان كان لديها فائض غذائي من الحبوب، ومنذ الثمانينيات ألغيت القيود على أسواق الحبوب تحت إشراف البنك الدولي، وبدأ استخدام الفائض الأمريكي من الحبوب بانتظام لتدمير الفلاحين، وزعزعة الزراعة الغذائية الوطنية، ولم تكن المعونة أيضاً مخصّصة لبلدان ضربها الجفاف في الحزام الساحلي، بل وُجّهت كذلك لبلدان كانت حتى وقت قريب مكتفية ذاتيّاً (زيمبابوي).

كذلك؛ تمّ تدمير الاقتصاد الرعوي في الصومال على يد الصندوق والبنك الدوليين بالطريقة نفسها، حيث أدّت منتجات اللحوم والألبان المدعومة (دون رسوم) من الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على اقتصاد إفريقيا الرعوي إلى جانب المصالح الكبرى، حيث كانت السعودية تعتمد على استيراد الثروة الحيوانية من الصومال في موسم الحجّ (في الوقت الذي كان هناك نوع من الترويج للثروة الحيوانية من أستراليا، لكن كانت المشكلة في بعد المسافة)، وبعد تدمير هذا القطاع في الصومال أصبح الطريق ممهداً للحوم الأسترالية دون اعتبار للمسافة.

إذاً المجاعات في عصر العولمة لم تكن بسبب التغيّرات المناخية (كما كان يحدث سابقاً)، بل أصبحت من صنع الإنسان، فهي لم تكن بسبب نقص الأغذية، بل بسبب فائض العرض العالمي للغذاء الذي تسيطر عليه بشدة المنشآت الزراعية الدولية، الأمر الذي ترتّب عليه ركود كلٍّ من إنتاج المواد الغذائية الأساسية، واستهلاكها، وإفقار المزارعين في العالم كلّه.

أما الصراع السياسي الدولي؛ فيظهر في جيبوتي، والتي لم تسلم من وجود قوى أجنبية على أراضيها، خصوصاً القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية، والحجّة المعلنة وراء وجود القواعد العسكرية الفرنسية فيها أنها موروثة عن النظام الفرنسي الاستعماري السابق وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بينهما، أما القاعدة الأمريكية التي تستضيفها جيبوتي وفقاً لاتفاقية التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب (الذي تمثّل أمريكا العمود الفقري له)؛ فحجّتها أن تتمكن أمريكا من مراقبة المنطقة، وإحلال السلام، والحيلولة دون انتقال عناصر إرهابية مارّة إلى الصومال التي أنهكتها الحروب، وكانت هناك حجّة أخرى تتمثل في مراقبة القرصنة، وتقديم والدعم اللوجيستي لمواجهة القراصنة.

٣ – ارتفاع معدّلات نموّ سكان القرن الإفريقي:

يلاحظ ارتفاع معدّلات النموّ السكاني وتضاعفها ثلاث مرات في الفترة من ١٩٦٠م – ٢٠١٠م في دارفور، والجدير بالذكر هو أن الغالبية العظمى من السكان في هذه المنطقة يعتمدون على الزراعة والرعي، ولم يقتصر الأمر على السودان فقط، بل يمتد إلى باقي

أجزاء القــرن الإفريقي خصوصاً في شــرق إثيوبيا وغربها ووسط كينيا.

شكل (٤) تقديرات معدّلات نموّ السكان في دول القرن الإفريقي

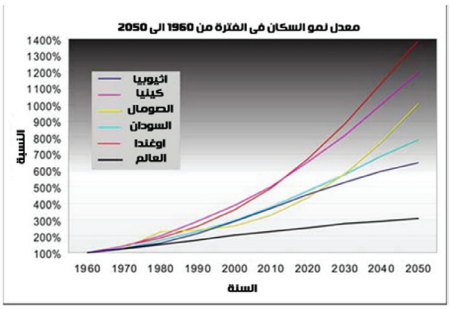

UNEP، united nation environment program، (GEAS) NOVEMBER ٢٠١١

يتضح مــن الجــدول (١) أن إثيوبيا أكثر دول القرن الإفريقي ســكاناً (من حيث العدد)، تليها السودان ثم كينيا، أما من حيث معدّل نموّ الســكان؛ فتقع إريتريا في قمة القائمة، تليها أوغندا وكينيا كما يظهر من شكل (٤).

لكن إذا أخذنا بمؤشّر معدّل الخصوبة الكلية (عدد الأطفــال لكلّ امــرأة) تصعد الصومال لتتقدم على جيرانها، ثم أوغندا، فالسودان، في حين يعيش الغالبية العظمى من الســكان تحت خط الفقر المدقع في إثيوبيا والصومال.

لذلــك بات التفاعل بين ضعف المجتمعات سياســياً، والتدهور البيئي، والنموّ الســكاني، وتجزئــة الأراضي، وانخفاض الاســتثمار في الزراعة، مشكلة قابلة للانفجار.

ثالثاً: سبل العلاج ومحاولات التصدّي:

مع تصاعد حدّة هذه المشــكلات بات من الضروري إيجاد الحلول المناســبة، سواء من الداخل (من الحكومات نفسها)، أو من الخارج، مما يدعو إلى التعاون بين كلٍّ من المؤسّســات الدولية، مثل الأمم المتحــدة، وبرنامج الغذاء العالمي، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للتصدّي لمشكلات هذه المنطقة.

الحلول الداخلية (مجهودات الحكومات):

حقّقت كينيا في فبراير ٢٠١١م معدّلات نموٍّ مرتفعــة، بلغت ٥،٧٪، نتيجة زيادة الإنفاق على البنية التحتية، ونموّ القطاع الخاص، كما أشاد ممثل صندوق النقد الدولــي أيضاً بإمكانيات كينيا فــي أن تتحول من دولة حدية frontier إلى دولة صاعدة خلال وقت قصير[١].

لكن يؤثّر ارتفاع أســعار الحبوب الرئيسة في مســتهلكي الغذاء أكثر مما يؤثّر في منتجي الغذاء، خصوصاً الأسر الفقيرة التي تعيش في المــدن التي تنفق معظم دخلهــا على الحبوب الرئيســة، وأيضاً له أثر ســلبي في مؤشرات الاقتصاد القومي، لذلك عند ارتفاع الأســعار لا بد من فتح الحــدود بين دول الجوار لتبادل الحبوب حتى يتحقق الأمن الغذائي عندما يتم التقريب بيــن المنتجين والمســتهلكين، وفتح الحدود بيــن الدول يعمل على تيســير عملية انتقــال الغذاء من المناطــق ذات الفائض إلى المناطــق ذات العجز، وخصوصــاً أن الموارد الزراعيــة موزّعة بطريقة غير متســاوية بين الدول، حتى بين أجزاء الدولة الواحدة.

أما على مستوى القارة؛ فتجد المناطق ذات العجــز تتمثّل في القرن الإفريقــي، وهي تُعَدّ مناطق معرّضة للجفاف، لذلك غالباً ما تُخفق فيها زراعة المحاصيــل، ووجود الحدود يعمل على إعاقة حركة الغذاء من مناطق الإنتاج إلى

(١) انظر: Duncan Mirir، ٢٠١١ .

مناطق الاستهلاك، حيث تؤدي تكاليف النقل إلى رفع أسعاره، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية التي تحصّل عليه وقت عبوره الحدود، لذلك تكمن الحلول في مثل هذه الحالة بقيام أوغندا (منطقة ذات فائض في إنتاج الذرة) – مثلاً – بتصدير الذرة إلى منطقة ذات عجز مثل كينيا[١].

أما الحلول الخارجية:

في الحقيقة؛ هناك مجهودات لكلّ مؤسّسة على حدة، ولكنها لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوّة، ربما يرجع ذلك إلى عدم التنسيق فيما بينها، وربما لم تكن جهودها كافية، لذلك دعنا نتتبع مجهوداتهم في إغاثة المنطقة، خصوصاً أن هذه المنطقة لها أهمية كبيرة، حيث تُعد الجسر الذي يربط بين إفريقيا والشرق الأوسط، كما أنها بوابة حقول البترول، وتُعَدّ المنطقة الوحيدة التي يتقابل عندها البحر الأحمر والمحيط الهندي، كذلك فهي منطقة غنية ثقافيّاً وتاريخيّاً، كما أنها غنية بالموارد الطبيعية، إلا أن سكان هذه المنطقة لديهم مستوى معيشي منخفض، كما تتدنى الخدمات الإنسانية التي تساعدهم في البقاء على قيد الحياة، خصوصاً في الصومال وإثيوبيا والسودان.

وقد يكون هناك لبعض المساعدات الإنسانية التي تدخل البلاد أغراض غير معلنة مثل التنصير، فبعض تلك المنظمات تعمل على تنصير المسلمين الصوماليين اللاجئين تحت عباءة المساعدات الإنسانية، كما أن لبعضها أثراً في تأجيج الصراع في الصومال، وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب التغيّرات المناخية الشديدة التى أثرت بدورها في تفاقم الأزمة في الصومال دون غيرها من دول القرن الإفريقي[٢].

وهذا عرض لبعض جهود عدد من تلك المنظّمات والمؤسّسات على اختلاف أغراضها:

١ – منظمة الإغاثة الإسلامية[٣]: كانت منظمة الإغاثة الإسلامية أولى المنظمات التي أسرعت بمدّ يد العون لأهالي الصومال حين اشتد فيها الجفاف، فقامت بتوزيع المياه والطعام يومياً لإنقاذ السكان من الموت بسبب الجوع والعطش، وقُدّر عدد المستفيدين من هذه المساعدات الإنسانية ٦٠٠ ألف شخص، بالإضافة إلى مشروع بناء آبار ارتوازية لاستخراج المياه الجوفية في جميع أنحاء الصومال، بالتعاون مع كبرى المؤسسات والهيئات الدولية.

وتمثّلت جهود الإغاثة أيضاً في توفير شاحنات لنقل المياه إلى الأماكن التي يصعب توفير المياه فيها بشكل دائم، هذا إلى جانب بناء وحدة عزل في مستشفى بنادير الرئيس في مقديشيو من أجل التصدي لانتشار مرض الكوليرا، ومن جهة أخرى لتسهيل توزيع المساعدات الغذائية التي تقدّمها المؤسسات الخيرية، خصوصاً من المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان.

أما في كينيا وإثيوبيا؛ فقد قامت الإغاثة الإسلامية بتنفيذ برنامج التغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون سوء التغذية، وبلغ

(١) انظر: W. B. Africa can feed Africa، ٢٠١٢ .

(٢) انظر:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia٢/karn-Afric/sec١٨.doc_cvt.htm

(٣) «الإغاثة الإسلامية»: منظمة دولية غير حكومية، تعمل في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ، كما تعمل في مجال تنمية الشعوب الفقيرة على المدى البعيد، تأسّست الإغاثة الإسلامية بمدينة برمنجهام في بريطانيا عام ١٩٨٤م لمواجهة المجاعات التي اجتاحت بعض دول إفريقيا في ذلك الوقت.

عدد المستفيدين في كينيا ٣٥٠٠٠ شخص، أما في إثيوبيا؛ فقد بلغ عدد المستفيدين ٨٠٠٠ شخص، هذا إلى جانب توفير شاحنات لتوصيل المياه النظيفة إلى ١٥٠٠٠٠ شخص في كينيا، كما تبذل منظمة الإغاثة الإسلامية البريطانية التي تتخذ من لندن مقراً لها جهوداً كبيرة لمواجهة كارثة الجفاف والتصحّر بالقرن الإفريقي (الصومال وكينيا وإثيوبيا).

من ناحية أخرى؛ يعاني ٣١٠ ألف طفل سوء تغذية حادٍّ، ولذلك قامت منظمة الإغاثة الإسلامية بالتعاون مع شركائها باللجان الخيرية بشراء حفّارات لحلّ مشكلة المياه جذريّاً في ١٨ محافظة بالصومال.

وفي ٢٠ مارس ٢٠١٣م شرعت الإغاثة الإسلامية في تنفيذ مشروعين جديدين في مقديشيو بالصومال، وهما: مشروع مركز طبّي ومدرسة بتمويل من مجمع النقابات المهنية في الأردن، إلى جانب إنشاء معهد لتدريب المعلمين، وكذلك مشروع مستشفى العيون في مقديشيو الذي يخدم أكثر من ٢٠٠٠ مريض لإجراء العمليات الجراحية مجاناً، وتقديم خدمات الرعاية بعد العمليات، بالإضافة إلى مشروع حفر الآبار (حيث يخدم البئر الواحد ٢٠ ألف صومالي)[١].

٢ – الاتحاد الأوروبي: قدّم الاتحاد الأوروبي مساعدات الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة ضمن برنامج الحماية الإقليمي في كينيا وجيبوتي، من أجل توفير الحماية لهؤلاء اللاجئين في أماكن اللجوء، من أجل تأمين الحدود، ومنع انتشار المخدّرات، وتركّز الاهتمام في معسكرات Dadaab في كينيا، وهو أكبر معسكر لاجئين في العالم.

قدّم الاتحاد الأوروبي أيضاً مبادرة في ٢٠٠٧م للقرن الإفريقي، تقوم على التعاون الإقليمي لدول المنطقة من أجل مواجهة التحدّيات، مثل الصراعات، وتدنّي البنية التحتية، وإدارة الموارد من أجل تدعيم إنتاج الطاقة والنقل والمياه[٢].

٣ – مجهودات الفاو في القرن الإفريقي:

أولاً في الصومال: حيث قُدّر عدد سكانها بـ ٩ ملايين نسمة ٢٠٠٦م، ويكاد يكون هذا الرقم مستمراً في ٢٠١٠م، حيث بلغ عدد السكان ٩،٣ ملايين نسمة، كما أن نموّ السكان فيها من أعلى المعدّلات في العالم، أما الأرقام الحقيقية فيصعب الحصول عليها بسبب عدم الاستقرار السياسي، كما أن هذه التقديرات تشير إلى أن أكثر من ٢ مليون نسمة في أشدّ الحاجة للمساعدات الإنسانية، إلى جانب إقبال أكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص على شبه مجاعة، وحوالي ٣٤٥٠٠٠ شخص يواجهون أزمات حادّة، إلى جانب معاناة أكثر من ٤٠٠٠٠٠ شخص فقدوا مواردهم كلّها خلال الجفاف، تزامن هذا مع الأوضاع المحلية المتمثلة في الفيضانات والعنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي ترتّبت عليه معاناة هيئات الإغاثة في الوصول إليهم، وذلك لانتشار العنف في المنطقة.

لذلك حاولت الفاو تخصيص ٢٧ مليون دولار للصومال، وهو ما يشكّل ثلثي ما قُدّم من الاتحاد الأوروبي، هذا المخصّص يمثّل عمليات إنقاذ في الأجل القصير، وأخرى في الأجل المتوسط، لتوفير بعض المتطلبات الأساسية لدولة تُعد من أفقر دول العالم، ومن الدول الأقلّ نموّاً.

(١) الإغاثة الإسلامية عبر العالم، انظر: http://www.islamic-relief.me/index.php/site_news/index/١٦٠

(٢) انظر: EN .

ركّزت الفاو في مساعدتها في المزارعين المعرّضين للأخطار، والرعاة والنازحين، فقدّمت لهم المساعدات الفنية والبذور وأدوات الزراعة، لكن ما زال هناك ١،٨ مليون صومالي في حاجة إلى المساعدات.

ثانياً في السودان: على الرغم من أن السودان أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة – قبل التقسيم – ٢،٥ مليون كيلومتر مربع، وسكانها تجاوزوا ٤٠ مليون نسمة، فإنهم يعانون نقصاً في الخدمات الأساسية، والتهميش، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع مستويات الفقر، وقلّة فرص التعليم، والفرص الاقتصادية، وانتشار سوء التغذية بين الأطفال.

وإذا كانت الزراعة تشكّل العمود الفقري للاقتصاد القومي، حيث تشكّل ٤٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، ويعمل بها ٨٧٪ من السكان، فالغالبية العظمى من السودانيين تعيش على الزراعة المعيشية بوسائل تقليدية، وازداد الأمر سوءاً عقب توقيع الاتفاقية بين الحكومة وبين حركة تحرير السودان الشعبية ٢٠٠٥م، حيث عاد بعض النازحين إلى أماكنهم التي تعاني أصلاً نقص الخدمات الإنسانية لأهلها، ناهيك عن الجفاف المتكرّر الذي أصاب البلاد في ٢٠٠٠م – ٢٠٠٤م، مما مثّل ضغطاً على الموارد المائية المحدودة، والبنية التحتية والاجتماعية المتهالكة.

منذ ٢٠٠٤م حاولت الفاو التوسّع في مجال نشاطها داخل السودان من خلال مكاتبها، وقامت بالتنسيق بينها عن طريق وحدتين للإغاثة وإعادة البناء في جوبا والخرطوم، بلغت المساعدات التي حصلت عليها السودان في عام ٢٠٠٦م من المانحين حوالي ١٩ مليون دولار، كانت بغرض توفير المساعدات الإنسانية، إلى جانب تخصيص ٢٣ مليون دولار من قبل صندوق الإغاثة وإعادة البناء التابع للفاو.

وعلى الرغم من تخصيص هذه المبالغ للسودان فإنها لم تكن كافية لتخفيف الضغط على المجتمعات المستقبِلة، وإن كانت برامجها تركّز في حيوانات الرعي إلا أن الموارد المحدودة أدّت إلى انتشار الأمراض، ونفوق العديد من الماشية والماعز والأغنام التي كانت تمتاز بها السودان قبل تأجّج الصراع فيها.

كانت منظمة الإغاثة الإسلامية أولى المنظمات التي أسرعت بمدّ يد العون لأهالي الصومال حين اشتد فيها الجفاف

٤ – مؤسّسة CARE: بذلت هذه المؤسّسة مجهودات كثيرة، وصل عدد المستفيدين منها ٢،٧٧ مليون نسمة، في كلٍّ من الصومال وإثيوبيا وكينيا، وقامت هذه الهيئة بتقديم المساعدات الغذائية إلى جانب مساعداتها الأخرى في شكل حفر آبار، وصرف صحي، وإعادة بناء، وتوفير الأسمدة، وبعض المدخلات للمزارعين.

ففي إثيوبيا وصل عدد المستفيدين ١،٢٤٠ مليون نسمة، وتمثّلت المساعدات المقدّمة لهم في مساعدات غذائية، ومياه، وصرف، أما عدد المستفيدين في كينيا فهو ٩٤٠ ألف مستفيد، وفي الصومال ٥٨٨ ألف مستفيد.

وهذا النوع من المساعدة يُقدّم داخل أماكن إقامة المواطنين الأصلية، وهو يختلف عن المساعدة التي تقدّم للمهاجرين واللاجئين، فما زالت هناك عوامل تدفع إلى هجرة أو لجوء العديد من السودانيين ومواطني باقي دول القرن الإفريقي إلى أستراليا، حيث

تتوافر مساحات الأراضي الواسعة، والهدوء والأمن والاستقرار الذي افتقده هولاء الأفارقة في بلادهم الأصلية؛ سواء كانت السودان أو الصومال أو حتى باقي دول القرن الإفريقي.

٥ – وكالة الإغاثة لتنمية القرن الإفريقي بأستراليا:

في العقد الماضي قامت هذه الوكالة بإعادة توطين ٢٠٠٠٠ من اللاجئين من القرن الإفريقي فيها، هذا إلى جانب المهاجرين من العمّال المهرة، أو الوافدين ضمن البرامج الإنسانية الخاصة.

ومن خلال تقرير نشرته إحدى وكالات إغاثة اللاجئين الأفارقة بأستراليا، عن قيامها بتوطين هؤلاء اللاجئين والمهاجرين، تم استخدام ١٠ مؤشرات للتحقّق من نجاح توطين هؤلاء اللاجئين والمهاجرين عام ٢٠٠٨م، وكيفية دمجهم في المجتمع الجديد، وكان مفهوم الدمج يشير إلى مدلول إيجابي، وهو نجاح اندماج اللاجئين في المجتمع الجديد، واستفادة المجتمع بدوره من القادمين الجدد، وتشجيعهم على التجانس الاجتماعي.

وللحكم على مدى نجاح الاندماج من عدمه هناك بعض المؤشرات يمكن الأخذ بها، وتتمثّل في الشكل الآتي:

شكل (٥) مؤشّرات نجاح الاندماج

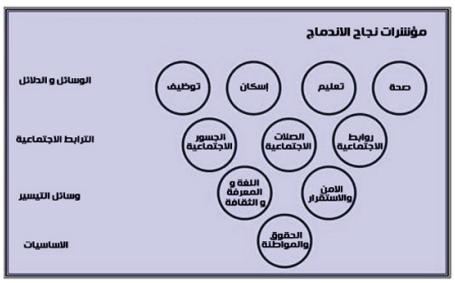

Source: Eileen، Piitway، ٢٠٠٩

تتمثّل مؤشّرات النجاح في:

١ – الوسائل والدلائل (التوظيف، والإسكان، والتعليم، والصحة).

٢ – الترابط الاجتماعي (الجسور الاجتماعية، والروابط الاجتماعية، والصلات الاجتماعية).

٣ – وسائل التيسير (اللغة والثقافة والمعرفة، وكذلك الأمن والاستقرار).

٤ – وأخيراً الأساسيات، والتي تظهر في (الحقوق والمواطنة).

وإذا كانت أستراليا تقوم بتقديم الخدمات واستضافة اللاجئين والمهاجرين فهي تستفيد منهم قبل إفادتهم (حيث تتوافر لديهم الخبرات والقدرات)، لكن تنقصهم في الوقت نفسه القدرة على استغلال هذه القدرات، قد يشكو بعض اللاجئين من بعض المشكلات التي تواجههم، مثل التمييز والعنصرية في الحصول على هذه الخدمات (السكن والتعليم)، لكن يجب أن يُؤخذ في الحسبان أن هذه المشكلات توجد في أي مكان آخر كانوا فيه، أو يلجؤون إليه، سواء أستراليا أو غيرها، حتى لو بقوا في أماكن إقامتهم الأصلية، وذلك لاختلاف البيئات واللغات والثقافات بين الدول المضيفة والدول التي أتوا منها.

الخلاصة:

يعاني سكان القرن الإفريقي مشكلات جمّة (على الرغم من تمتّعهم بمكان استراتيجي مهمٍّ يربط بين دول الشرق والغرب)، تمثّلت في الصراعات، وتدهور البيئة، وانخفاض مستويات معيشتهم، وارتفاع معدّلات نموّ السكان، وكذلك معدّلات الخصوبة الكلية، وانتشار الأمراض، وسوء التغذية، ونقص الأغذية الذي أودى بحياة الكثيرين نتيجة الجفاف المتكرّر وارتفاع درجات

الحرارة (أي بسبب العوامل المناخية)، مما أدى إلى نقص الأراضي الزراعية والمراعي، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، في الوقت الذي يعانون فيه انخفاضاً في مستويات الدخول.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل اتجهت الحكومات إلى توجيه إنفاقها نحو الدفاع والأمن وليس للتنمية الاقتصادية والاستثمارات، وإن كان بعضهم حاول النهوض من الداخل، مثل كينيا، حيث حقّقت معدّل نموّ مرتفع، إلا أن الآخرين ما زالوا يعانون عدم الاستقرار، وفي حالة صراع مستمر (الصومال، والسودان)، ولم تُتح الفرصة للدولة من الداخل للنهوض مرة أخرى.

لذلك حاولت منظمة الإغاثة الإسلامية والفاو ومؤسّسات أخرى تقديم المساعدة لمنكوبي تلك المناطق في أراضيهم، بينما فرّ الباقون إلى أماكن أخرى قد تكون فيها ظروف المعيشة أفضل، لذا يمكن القول بأن بعض الأفارقة من القرن الإفريقي والمهاجرين وجدوا ضالتهم في فرص الهجرة المتاحة، مثلما نجح بعضهم في التوطّن بأستراليا، قد تكون هناك مشكلات حاولوا مواجهتها، فهؤلاء اللاجئون القادمون لديهم قدرات وإمكانات، لكن تنقصهم الفرصة لاستغلال هذه القدرات، أي أنهم في حاجة لمساعدتهم لينفعوا أنفسهم، وكذلك المجتمع الذي هاجروا إليه، والدليل على ذلك أن أستراليا نفسها استفادت من المهاجرين واللاجئين، ومن ثم كانت الفائدة مزدوجة، وإذا كان التمييز والفصل العنصري يظهر في السكن وفرص العمل، وكان له أكبر الأثر في الشباب الصغير في شعوره بالعزلة والتهميش، فإن دور العبادة (المساجد، والكنائس) كان لها دور مهم في تقريب الفوارق بين القادمين الجدد وبين أفراد المجتمع الأصلي.

كان للاستعمار الذي قام به الغرب في ديار الإسلام وغيرها في إفريقيا دور خطير في عرقلة تقدّمها، والذي لا يزال مستمراً في الغزو الفكري بدافع آخر، لا لتتصير المسلمين بل لإبعادهم عن دينهم وتركهم مسخاً لا روح فيه، وفي الغزو الاقتصادي والسياسي والعسكري لسرقة ثرواتهم واغتصابها، ومنعهم من تنمية مواردهم التي تجعلهم لو استغلوها أمة ناهضة في يوم من الأيام.

References

1 - African BANK: Africa Development Report ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، Conflect Resolution، Peaceand، ReconstructionInAfrica، Oxford University Press، African Bank، ٢٠٠٩.

2 - African Development Bank Group (ADEF): Annual Development Effectiveness ReviewTunisia ٢٠١١.

African Development Bank Group: African Statistical Yearbook. ٢٠١١ -.

3 - CAREs: Food Security in the Horn of Africa: The Implications of a Drier، Hotter and More Crowded Future work، ongoing crisis in the Horn ofAfrica.

4 - DuncanMiriri: Interview economic ٢٠١١ IMF sees Kenya percent REUTERS ٧ .٥ growth at Africa، ٢ February. ٢٠١١.

Eileen Pittway ﷺChristina – 5
Muli: We have a voice here us ،
Horn of Africa And Development
Agency.The Settement experiences
of refugees and migrants from
the horn of Africa، the center for
refugeesReceasrch UNSW (Sedny،
Refugee Council of Australia، ٢٠٠٩.
EN: Council conclusions – 6
on the Horn of Africa، Council of
the European Union٣١٢th Foreign
Affairs council meeting Brussels، ١٤
November ٢٠١١.
FAO: Relief and – 7
Rehabilitation operations for
Special Emergencies special
Emergency Programme Services،
Emergency operations and
Rehabilitation Division. Rome
٢٠٠٧م.
IRIN: Horn of Africa: – 8
Drought warning prompts call
for early actionhumanitarian
news and analysis
a service of the UN Office for the
Coordination of Humanitarian
Affairs ٠٨ December ٢٠١٢.
Somalia: An Opportunity – 9
that Should Not Be Missed، Policy
Briefing، Africa Briefing ، N°٨٧
Nairobi / Brussels، ٢٢
February ٢٠١٢.
UNDP: Human
DevelopmentReport ، ٢٠١١. –
UNEP united nation – 10
environment programme، Global
environmental Alert services
(GEAS) NOVEMBER ٢٠١١.
11 – عولمـــة الفقر: الصومال الأســـباب
الحقيقيـــة للمجاعة، كلية الاقتصـــاد والعلوم
السياسية.
World Bank: Africa can – 12
help feed Africa removing Barriers
to regional trade in food stables،
٢٠١٢.
http://www.islamic –relief.me/
١٦٠/index.php/site_news/index
http://www.moqatel.com/
karn–/openshare/Behoth/Siasia٢
doc_cvt.htm.Afric/sec١٨
http://www.marefa.org/index.
٪AA٪D٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪php/٪D٨
٪٨١٪D٩٪_B١٪٨A٪D٨٪D٩٪B٥٪D٨٪٨٦
D٨٪٨٨٪D٩٪٨٦٪AC٪D٩٪D٨٪_٨٩٪D٩
٨٨٪D٩٪B٣٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪_AA٪
٨٦٪D٩٪A٧٪AF٪D٨٪D٨٪